

# كيف يمكن للمفاوضات الحوثية – السعودية أن تتقذ اليمن أو تغرقه

إحاطة حول الشرق الأوسط رقم 89  
القدس/رام الله/بروكسل، 29 كانون الأول/ديسمبر 2022. ترجمة من الإنكليزية

**ما الجديد؟** الحرب اليمنية متوقفة بشكل غير مستقر منذ 2 تشرين الأول/أكتوبر موعد انتهاء الهدنة التي توسطت الأمم المتحدة في التوصل إليها. أما ما إذا كان القتال سيستأنف أم لا فيعتمد غالباً على قناة الاتصال المبهمة بين السعوديين والحوثيين والتي كان العُمانيون قد يسيطروا إن شاءها، وليس على المسار الرئيسي الذي تقوده الأمم المتحدة.

**ما أهمية ذلك؟** إن اتفاقاً حوثياً – سعودياً أفضل من تجدد الأعمال القتالية. لكن إذا صيغ بشكل سيء، أي إذا كان أكثر كرمًا مما ينبغي مع الحوثيين أو ببساطة غير قابل للتطبيق، كما كان حال المقترحات السابقة، فإن من شأنه أن يزيد من جراءة الحوثيين على التهرب من المفاوضات، ودفع الأطراف الأخرى إلى تعطيله أو يؤدي إلى مرحلة أكثر فوضوية من القتال.

**ما الذي ينبغي فعله؟** الفصائل اليمنية المعادية للحوثيين بائسة من المفاوضات الحوثية – السعودية، التي أقصيت عنها. وإذا كانت الأمم المتحدة ستشرع في نقاشات تهدف إلى تسوية سياسية شاملة، فإنها ستجد على الأرجح مشاركة كبيرة. ولذلك، ينبغي على السعوديين أن يضمنوا أن أي اتفاق مع الحوثيين سيؤدي إلى إعادة توجيه المفاوضات نحو الأمم المتحدة.

## I. لمحة عامة

حرب اليمن في حالة غير مستقرة من تعليق الأعمال القتالية. ففي نيسان/أبريل، رتبت الأمم المتحدة هدنة دامت ستة أشهر انتهى أمدؤها في 2 تشرين الأول/أكتوبر. ومنذ ذلك الحين، التزمت الأطراف اليمنية والإقليمية في الصراع بهدنة دون هدنة، فأوقفت إطلاق النار بشكل عام بينما يسعى المتمردون الحوثيون إلى مفاوضات ثنائية مع السعودية، التي يعدونها خصمهم الحقيقي. لكن مع تباطؤ هذه المحادثات، فإن الحوثيين وخصومهم اليمنيين في الحكومة المعترف بها دولياً، مجلس القيادة الرئاسي، بدأوا بالتحضير لجولة أخرى من القتال وصعدوا حرباً اقتصادية موازية. إذا تمكنت صنعاء والرياض من التوصل إلى اتفاق، فإن القتال سيبقى متوقفاً. لكن مثل هذا الاتفاق قد يقنع الحوثيين بأنهم يستطيعون الالتفاف على المفاوضات مع مجلس القيادة الرئاسي، الأمر الذي يندرج بالشؤم بالنسبة لاحتمالات قيام حوار وطني شامل. وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق، فإن هذه الأثناء، فإن مواجهة عسكرية أخرى تلوح في الأفق. ولذلك، ينبغي على الأمم المتحدة والقوى الخارجية أن تدفع السعوديين والحوثيين إلى العثور على أرضية مشتركة، بينما يستعدون لمحادثات متعددة الأطراف وأن يوضحوا أن اتفاقاً حوثياً – سعودياً، بحد ذاته، لا يحقق السلام في البلاد.

كانت الهدنة دون هدنة نتاج مساومة صلبة من قبل الحوثيين تهدف إلى الحصول على الحد الأقصى من المزايا من المفاوضات مع السعودية بينما تقصي أعداءهم في مجلس القيادة الرئاسي وتقدم عدداً قليلاً من التنازلات، هذا إذا قدموا شيئاً من جهتهم. كانت مطالب اللحظة الأخيرة التي تقدم بها الحوثيون هي التي قوضت جهود الأمم المتحدة لتمديد وقف القتال لمدة ستة أشهر في أواخر أيلول/سبتمبر. ومنذ ذلك الحين تمسك الحوثيون بشروط مسبقة يصفونها بأنها إغلاق الملف الإنساني – ورفع جميع القيود على حركة الطيران القادم والمغادر من مطار صنعاء وعلى الحركة في ميناء الحديدة، ودفع رواتب جميع موظفي الدولة، بما فيها الأجهزة العسكرية والأمنية في المناطق التي يسيطرون عليها – مقابل استعادة الإنفراج. أما الثمن الذي طلبوه لإنهاء الحرب فهو أعلى؛ أي أن يتوقف السعوديون عن دعم خصومهم اليمنيين، وأن يقدموا إلى جانبهم دفعات لإعادة الإعمار، أي ضمان تفوقهم في نظام ما بعد الاتفاق.

لم يتصاعد الصراع العسكري بشكل كبير منذ انتهاء أمد الهدنة في تشرين الأول/أكتوبر، إلا أن صراعاً اقتصادياً موازياً تصاعد. في تشرين الأول - وتشرين الثاني/نوفمبر أطلقت القوات الحوثية هجمات بالصواريخ والطائرات المسييرة على منشآت تصدير النفط في جنوب اليمن، ما أدى إلى وقف الشحنات وقطع مصدر حيوي لإيرادات الحكومة. كما ألح الحوثيون إلى تجدد حربهم عبر الحدود مع السعودية والإمارات العربية المتحدة. رد مجلس القيادة الرئاسي بالمثل، مصنفاً الحوثيين جماعة إرهابية ومتعهداً باستهداف مصالحهم المالية والإعلامية. ومع قيام الجانبين على ما يذكر بتعزيز القوات والعتاد على الجبهة، فإن فرص تجدد القتال تبقى مرتفعة بشكل خطير.

لكن حتى الآن، لا يبدو أن أيًا من الطرفين مستعد للعودة إلى الحرب. فرغم كل تبجحهم، قد يدرك الحوثيون أن تجدد القتال سيكون مكلفاً، على الأقل بسبب القيود الاقتصادية الصارمة التي يواجهونها. وقوات مجلس القيادة الرئاسي، من جهتها، في موقع لا يؤهلها للعودة إلى المعركة. مدفوعين بغضبهم من الهجمات الحوثية على منشآت تصدير النفط، مصدر دخلهم الوحيد، وربما بقلقهم حيال المفاوضات الحوثية – السعودية التي لا يشاركون فيها، فإن مسؤولي مجلس القيادة الرئاسي طرحوا سراً وعلناً فكرة العودة إلى الحرب. إلا أن المجلس، الذي تشكل في نيسان/أبريل ليحل محل الرئيس المعترف به دولياً عبد ربه منصور هادي بصفته السلطة التنفيذية، واجه صعوبات في توحيد صفوفه. بدلاً من ذلك، وفي الوقت الذي كانت فيه الهدنة سارية المفعول، فإن الحلفاء الاسمييين بين قوات مجلس القيادة الرئاسي قاتلوا بعضهم بعضاً. كما يعتمد المجلس على الدعم السعودي – وقد حذرت الرياض القادة العسكريين للمجلس بأنها قد لا تساعدهم إذا بدأوا القتال دون موافقتها.

الأمر الأكثر أهمية، هو أنه ثمة محادثات للتوصل إلى هدنة أخرى، ولو بشكل رئيسي عبر مفاوضات حوثية – سعودية مباشرة وليس عبر المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة. فيما يبدو على أنه علامة على الرغبة بإنهاء دورها في الحرب الأهلية في اليمن، تستمر الرياض بالتحدث إلى الحوثيين رغم هجماتهم على البنية التحتية لتصدير النفط والغاز. ويبدو أن الحوثيين أيضاً يستعملون لهجة أكثر تصالحية مع السعوديين، سواء سراً أو علناً. لكن لم تجد الرياض وصنعاء بعد أرضية مشتركة، بسبب أساليب التفاوض المختلفة والمطالب غير المتوافقة. يدفع الحوثيون إلى التوصل إلى اتفاق خطي مفصل يحقق مطالبهم – بشكل رئيسي إنهاء القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة ودفع رواتب جميع موظفي الدولة، بما في ذلك أجهزتهم العسكرية والأمنية (مقابل هدنة طويلة) وأن ينسحب السعوديون من الحرب، وأن يوقفوا دعمهم لمجلس القيادة الرئاسي وأن يدفعوا للحوثيين من أجل إعادة الإعمار (لإنهاء الحرب) – في حين يسعى السعوديون للتوصل إلى تفاهم حول مسار لإنهاء الحرب، ويترددون في الالتزام بأي شيء خطي. ويفترض كل من الطرفين أن الطرف الآخر سيقبل بمطالبه، عاجلاً أم آجلاً.

يشكل المسار الحوثي-السعودي مازقاً محتملاً للأمم المتحدة واللاعبين الدوليين الآخرين الساعين إلى إنهاء حرب اليمن. فقد كان واضحاً أن تفاهماً حوثياً – سعودياً من نوع ما ضروري لوضع حد للأعمال القتالية. وبالفعل، فإن الحوثيين يصرون على أن وحده اتفاق ثنائي بين السعوديين وبينهم، وليس محادثات مع مجلس القيادة الرئاسي، يمكن أن يوقف القتال. وهم يتطلعون إلى حوار مع خصومهم المحليين، لكن فقط بعد أن يسحب السعوديون دعمهم العسكري والمالي لهذه القوات. ويبدو أن المتمردين يرون في المفاوضات فرصة لتعزيز فكرتهم عن السلام – اتفاق مع السعوديين يقضي جميع الفصائل اليمنية الأخرى – هو ليس خطة الأمم المتحدة للمحادثات متعددة الأطراف التي تقضي إلى تسوية. هذا أقصى ما يخشاه خصوم الحوثيين

تواجه الأمم المتحدة تحديان جوهريان. أولاً، ينبغي أن تضمن أن تستمر المحادثات الحوثية – السعودية لكن أن تقنع المتمردين بعدم صوابية فكرة أنه بوسعهم تجنب الحوار مع خصومهم. كما ينبغي أن توضح أن الشرعية الدولية لجميع الأطراف تستند إلى المشاركة في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة. ثانياً، يجب أن تقنع الحوثيين بالعودة إلى تلك المفاوضات قبل أن ينهار مجلس القيادة الرئاسي أو يتوحد خلف العودة إلى الحرب. إن أداء هذه المهمات لن يكون إنجازاً سهلاً.

لكن رغم خطورة اللحظة، فإنها تشكل أيضاً فرصة لصياغة سرد لما يعنيه السلام في اليمن: ليس رؤية الحوثيين في الهيمنة، ولا مطالب الحكومة الفاترة باستسلام المتمردين، بل سلسلة من التنازلات من خلال محادثات متعددة الأطراف تعترف بالوقائع على الأرض وتشير إلى النوايا الطيبة لجميع الأطراف. مع يأس الفصائل المعادية للحوثيين جراء تركها خارج القناة الحوثية – السعودية وخوفها من المستقبل، فإن الأمم المتحدة في المكان المناسب للشروع في نقاشات رفيعة المستوى مع القادة اليمنيين الرئيسيين بشأن عملية سياسية تتمتع بالتفويض لقيادتها. بالشروع بهذه العملية الآن، وبدعم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومات الخليج العربية، يمكن للأمم المتحدة أن تفرض نفسها بصفقتها المرجع الرئيسي للمفاوضات في اليمن والوسيط الوحيد المحتمل للتوصل إلى سلام متعدد الأطراف، بصرف النظر عن نتيجة المحادثات الحوثية – السعودية.

## II. هدنة أو تحدي

لقد شهد عام 2022 تحولات وتقلبات كثيرة في اليمن، بما في ذلك تصعيد عسكري، وتدهور اقتصادي هائل، وهدنة، وتعديل حكومي مفاجئ، وجولة من محادثات بقيادة الأمم المتحدة، منذ تشرين الأول/أكتوبر، في حرب منسية. وكانت النتيجة تركُّز الحوار في القناة الحوثية – السعودية وتهميش الحكومة المعترف بها دولياً والتي جرى تعديلها مؤخراً، أكثر فأكثر.

### أ. مبررات الهدنة

في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، كان الحوثيون، الذين يسيطرون على جزء كبير من شمال غرب اليمن، على وشك تحقيق نصر عسكري مهم، فقط ليراقبوه وهو يفلت من بين أصابعهم.<sup>1</sup> كان مقاتلوهم يحيطون بمأرب، وهي مدينة في الشمال الأوسط قريبة من منشآت النفط والغاز الحيوية، عندما أخرجتهم القوات المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة من مواقع إستراتيجية في محافظة مأرب الجنوبية وشبوة المجاورة في كانون الثاني/يناير الذي تلاه.<sup>2</sup> رد الحوثيون بضربات بالصواريخ والطائرات المسييرة على الإمارات العربية المتحدة والسعودية، الأمر الذي أبطأ زخم خصومهم.<sup>3</sup> ثم غزت روسيا أوكرانيا، الأمر الذي سرع في حدوث أزمة غذاء ووقود عالمية فرضت ضغوطاً اقتصادية جديدة على الحوثيين وعلى خصومهم المحليين، بالنظر إلى أن كلا الطرفين يعتمدان بشكل كبير على الواردات.<sup>4</sup> المأزق الذي ألحق الضرر بالطرفين خلق مساحة للوساطة الخارجية. ففي 1 نيسان/أبريل، أعلنت الأمم المتحدة هدنة بين حكومة هادي والحوثيين – مع موافقة ضمنية من الداعم الرئيسي لهادي، السعودية – تدخل حيز التنفيذ في اليوم التالي.

كان لكل من الطرفين أسبابه للموافقة على الهدنة. كان الحوثيون قد عانوا لمدة سنتين من سقوط عدد كبير من القتلى في مأرب. كما كانوا يعانون من مشكلة نقص الوقود والعملية الصعبة فاقم منهما ارتفاع أسعار السلع. وكان السعوديون، من جهتهم، قد فقدوا أو هامهم بشأن الحرب، وباتت حكومة هادي في مأزق عسكري واقتصادي. بعد عدة أيام من بداية الهدنة، استقال هادي، كي يحل محله مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية رجال، تم اختيارهم من قبل السعودية والإمارات.<sup>5</sup>

### ب. إجراءات بناء الثقة

منذ البداية، سعت الأمم المتحدة – لكنها واجهت صعوبة كبيرة – لجعل الحوثيين ومجلس القيادة الرئاسي يتابعون إجراءات بناء الثقة المصممة لتكون مرساة للاتفاق. وشمل الاتفاق أحكاماً لإعادة فتح مطار صنعاء وزيادة تدفقات النفط إلى الحديدة، كما كان الحوثيون يطالبون، وإعادة فتح الطرقات في مدينة تعز، المحاصرة جزئياً من قبل الحوثيين، وهو ما كانت الحكومة قد سعت لتحقيقه.<sup>6</sup> بذل مكتب مبعوث الأمم المتحدة جهوداً لتثمر هذه أحكام هذا الاتفاق من خلال دبلوماسية مكوكية ومفاوضات مباشرة في عمان.<sup>7</sup>

انتهى الأمر بالعملية لصالح الحوثيين – ما زاد من استياء مجلس القيادة الرئاسي. إذ بدأت الطائرات التجارية تهبط في صنعاء، وخفف مجلس القيادة القيود المفروضة على شحنات الوقود الواصلة إلى الحديدة، ما أعطى المتمردين جزءاً كبيراً مما كانوا قد طالبوا به. لكن الحوثيين رفضوا تنفيذ مطالب الحكومة فيما يتعلق بطرقات تعز، وعرضوا فتح الطرقات الجانبية وحسب بدلاً من ذلك.<sup>8</sup> يبدو أن مسألة أي الطرقات يعاد فتحها في تعز

<sup>1</sup> إحاطة مجموعة الأزمات رقم 84، بعد البيضاء، بداية نهاية اللعبة في شمال اليمن؟، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2021.

<sup>2</sup> Peter Salisbury, "Behind the Yemen Truce and Presidential Council Announcements", Crisis Group Commentary, 8 April 2022.

<sup>3</sup> Jonathan Marcus, "Yemen rebel attack on the UAE throws challenge to the region", BBC, 22 January 2022.

<sup>4</sup> "Russian forces launch full-scale invasion of Ukraine", Al Jazeera, 24 February 2022.

<sup>5</sup> "Launch of Yemeni presidential leadership council receives widespread praise", Arab News, 7 April 2022.

<sup>6</sup> Peter Salisbury and Veena Ali-Khan, "Toward Open Roads in Yemen's Taiz", Crisis Group Commentary, 19 May 2022.

<sup>7</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين يمينيين، ووسطاء، ومفاوضين ومسؤولي أمم متحدة، الرياض، القاهرة، عمان، وعبر الهاتف تموز/يوليو – آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر 2022.

<sup>8</sup> المرجع السابق. خلال هذه الجولات الثلاث من المفاوضات وجهاً لوجه بين الحوثيين ومفاوضي الحكومة في عمان، طالبت الحكومة في البداية إعادة فتح جميع الطرقات الرئيسية في مدينة تعز. وعندما رفض الحوثيون، اقترحت الأمم

ظلت لمدة من الزمن العقبة الرئيسية التي حالت دون تحقيق تقدم نحو تمديد الهدنة. نظراً لشعورهم بالقلق من المأزق، ادعى مسؤولو مجلس القيادة الرئاسي أن الأمم المتحدة والسعودية كانتا قد أجبرتاها على تقديم تنازلات أكبر مما كانوا يرغبون بتقديمه.<sup>9</sup> إلا أن الأحداث التي تلت قطعت قدراً كبيراً من الأوكسجين عن مفاوضات تعز.

### ج. هدنة أطول وأكثر شمولاً

بالنسبة للأمم المتحدة، لم يكن من المفترض للهدنة أن تكون أكثر من منصة للانتقال إلى مجموعة من ترتيبات وقف إطلاق النار الملموسة ومفاوضات متعددة الأطراف. اعتباراً من نيسان/أبريل، ركز مبعوث الأمم المتحدة هانس غرونديبيرغ على توسيع إطار الاتفاق وتمديده لستة أشهر. حصل على التمديد مرتين، في حزيران/يونيو، وأب/أغسطس، لكن بموجب الشروط الأصلية ولشهرين فقط. ثم، في أواخر أيلول/سبتمبر، قبل انتهاء أمد التجديد الثالث في 2 تشرين الأول/أكتوبر، طرحت الأمم المتحدة معايير لتمديد الهدنة.

استجاب مقترح الأمم المتحدة بشكل كبير لمطالب الحوثيين. ففي وقت مبكر من الهدنة، بدأ المسؤولون الحوثيون يتحدثون عن "ملف إنساني" يتوجب "إغلاقه" كي يوافق جانبهم على توسيع الاتفاق. ودعوا إلى إنهاء القيود المفروضة على التجارة إلى الحديدة وإضافة مقاصد أخرى للرحلات الجوية المغادرة من مطار صنعاء. كما طالبوا بدفع رواتب موظفي الخدمة المدنية في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم – وهو موضوع خلاف قديم لم تعالجه مفاوضات الهدنة في نيسان/أبريل. اقترحت مسودة الأمم المتحدة دفع الرواتب (لكنها لم تحدد كيف ومن قبل من) لموظفي الدولة المدنيين الموجودين في سجلات الحكومة التي قدمت عام 2014 قبل استيلاء الحوثيين على صنعاء، وأن يستمر الوقود بالتدفق إلى الحديدة وأن تغادر الرحلات الجوية التجارية من صنعاء إلى عدد أكبر من الأماكن.<sup>10</sup> فيما يتعلق بمسألة طرقات تعز، اقترحت إعادة فتحها على مراحل، إضافة إلى طرقات أخرى في أماكن أخرى من اليمن.

في البداية، انتقد الحوثيون والحكومة على حد سواء المقترح. وتذمر أعضاء مجلس القيادة الرئاسي من أنه كان غامضاً أكثر مما ينبغي، لاسيما فيما يتعلق بآلية دفع الرواتب.<sup>11</sup> قال الحوثيون إنه لم يحقق متطلبات ملفهم الإنساني.<sup>12</sup> في المفاوضات بشأن طرق تعز التي جرت في عمان، لم يوافق الحوثيون على فتح الطرقات التي كانت الأمم المتحدة قد سمّتها في خطتها. ظاهرياً، لم يبدو أن هذه التحديات غير قابلة للحل.

لكن عندها أضاف الحوثيون قائمة مطالبهم عندما زار غرونديبيرغ صنعاء في 28 أيلول/سبتمبر، إذ قال الحوثيون إن اتفاقاً جديداً ينبغي أن ينص على دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وحسب بل أيضاً رواتب وزارتي الدفاع والداخلية والرواتب التقاعدية أيضاً.<sup>13</sup> يُذكر أنهم كانوا يريدون أن تدفع الرواتب

المتحدة أن يبدؤوا بفتح طريق واحد رئيسي، يربط المدينة بالمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في الشمال، إضافة إلى عدة ممرات أخرى في مناطق أخرى في اليمن. رفض الحوثيون هذا المقترح أيضاً، وعرضوا بدلاً من ذلك فتح ثلاثة طرقات ثانوية في المدينة وحولها.

<sup>9</sup> انظر Peter Salisbury and Veena Ali-Khan, "A Moment of Truth for Yemen's Truce", Crisis Group Commentary, 30 September 2022. عندما بدأت الهدنة، التزمت الحكومة بالسماح بدخول ثمانية عشرة شحنة من الوقود إلى الحديدة كل شهرين، بموجب قواعدها الحالية. في وقت لاحق ضغطت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والسعودية على الحكومة لتخفيف إجراءات موافقتها بعد أن طالب الحوثيون بأن يتوقف المستوردون عن تقديم طلبات الموافقة، الأمر الذي كان يتسبب بتأخيرات. كما وافقت الحكومة عن غير رضا على السماح للمسافرين من المغادرة والقدوم من وإلى صنعاء بجوازات سفر تصدرها سلطات الأمر الواقع الحوثية.

<sup>10</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين، عمان وعبر الهاتف، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022. مسودة مقترح الهدنة، بالعربية، موجود لدى مجموعة الأزمات. كما دعا المقترح لتشكيل لجنين، واحدة لتحصير الأرضية لمفاوضات بشأن التسوية السياسية، والثانية لخفض تصعيد المنافسة الاقتصادية بين الحكومة والحوثيين، والتي ضاعفت الأزمة الإنسانية في البلاد. وسعت لاستئناف اجتماعات لجنة التنسيق العسكرية للتفاوض على تفاصيل وقف إطلاق نار دائم وتنسيق مسائل مثل إعادة فتح الطرقات.

<sup>11</sup> اشترط المقترح أن تدفع الدفعات الأولى من الرواتب خلال شهر، وعند فتح الطرقات خلال أسبوعين، من توقيع الاتفاق. لكن المسؤولين الحكوميين كانوا يعتقدون أنهم سيجبرون على دفع الرواتب بينما يماطل الحوثيون فيما يتعلق بالطرقات. يتفق مسؤولو الأمم المتحدة على أن المقترح احتوى القليل من التفاصيل لكنهم يجادلون بأن الطرفين ما كانا ليوافقا عليه دون ذلك. مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين، عمان وعبر الهاتف، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>12</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين متحالفين مع الحوثيين ومسؤولين أمميين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>13</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين متحالفين مع الحوثيين ومسؤولين أمميين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر. أفراد في الحلقة الداخلية للحوثيين يقولون إنهم كانوا دائماً يطالبون بدفع كل هذه

مباشرة في حساب يسيطر عليه الحوثيون، بالعملة الأجنبية، كي يوزعها كما يشاؤون.<sup>14</sup> ثم اشترطوا أن تدفع الرواتب بشكل رئيسي باستعمال الدخل الحكومي من صادرات النفط والغاز. وعندما قدمت الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر مقترحها للطرفين، حافظت على نفس النص المتعلق برواتب الموظفين المدنيين ولم تذكر الآخرين ولا إيرادات النفط والغاز. وافق مجلس القيادة الرئاسي على الهدنة "من حيث المبدأ" – أي أن المسؤولين قالوا إنهم سيوقعون الاتفاق إذا فعل الحوثيون ذلك أيضاً.<sup>15</sup> لكن الحوثيين رفضوه.

#### د. القناة الحوثية – السعودية

القناة الحوثية-السعودية ليست جديدة، لكن منذ تشرين الأول/أكتوبر أصبحت القناة الرئيسية (إن لم تكن الوحيدة) للمفاوضات. ومع تقدم المحادثات طوال الصيف، بدأ المسؤولون العمانيون – الذين ساعدوا الأمم المتحدة على التوسط في الهدنة في المقام الأول – بنقل الرسائل بين كبار المسؤولين الحوثيين والسعوديين.<sup>16</sup> عندما انتهت الهدنة، استمرت هذه الاتصالات. لكن لم يكن التقدم المحرز حتى الآن مشجعاً.

روى مسؤولون سعوديون وغربيون أن المحادثات السعودية – الحوثية تركزت حول مقترح سعودي لا يشمل فقط تمديد الهدنة بل يهدف إلى إنهاء الحرب. في منتصف تشرين الأول/أكتوبر يقول مسؤولون إقليميون وغربيون إن السعودية عرضت تفاصيل مقترح سلام على القيادة الحوثية.<sup>17</sup> ويُذكر أن المقترح عالج المطالب الجوهرية للحوثيين، بما في ذلك رواتب موظفي الخدمة المدنية وحتى وزارة الدفاع، لكنه ربطها بـ "رؤية" سعودية لليمن يصفها المسؤولون السعوديون بأنها خارطة طريق نحو تسوية.<sup>18</sup> وطبقاً لهؤلاء المسؤولين، فإن الحوثيين رفضوا العرض، وأرسلوا مقترحاً مضاداً كرر مطالب قديمة.<sup>19</sup>

يقدم المسؤولون الحوثيون رواية مختلفة. يقولون إنهم تمسكوا بمواقفهم التفاوضية، مدعين أن السعوديين لم يقدموا أي مقترح رسمي من أي نوع. وبدلاً من أن تكون تبادلاً متتابعاً للمسودات، لم تكن المحادثات أكثر من مراوحة غير رسمية.<sup>20</sup> يبدو أن السعوديين قدموا مقترحهم شفهيًا، وبخطوط عريضة، ما يفسر جزئياً تباين الروايتين. دفع الحوثيون الرياض لتقديم مقترح مكتوب يعالج شروطهم سواء لتجديد الهدنة (مقاصد أكثر للطيران من صنعاء، ورفع القيود عن الحديدية، ودفع جميع الرواتب في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم) أو لإنهاء الحرب (انسحاب سعودي كامل من اليمن ودفع أموال إعادة الإعمار). وتصر الجماعة على أن لا مصلحة لها في مقترحات سعودية لا تلبى هذه المتطلبات.

حتى الآن، تعكس النقاشات في القناة الحوثية – السعودية آخر محادثات مكثفة بين الطرفين، أجريت في أواخر عام 2019. أدت تلك المحادثات إلى خفض تصعيد مؤقت للصراع لكن فشلت في تحقيق مكاسب سياسية دائمة. عندها، كما الآن، أراد الطرفان أكثر مما كان معروضاً واعتقداً، أنه بمرور الوقت، سيحصلان

الرواتب. مسؤولون أمميون يقولون إنه كان من الواضح أن رواتب وزارتي الدفاع والداخلية لم تكن جزءاً من المحادثات السابقة.

<sup>14</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين أمميين، ودبلوماسيين غربيين ومع عضو في التيار الحوثي، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>15</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول يمني، نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر 2022. قد تكون الحكومة وافقت على الهدنة "من حيث المبدأ" فقط لأنها شعرت بالاطمئنان إلى أن الحوثيين سيرفضون.

<sup>16</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سعوديين وعمانيين، الرياض، مسقط وعبر الهاتف، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

<sup>17</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين وإقليميين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>18</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين وإقليميين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022. يذكر أن "الورقة البيضاء"، أو خريطة الطريق السعودية تحتوي ثلاث ركائز: الاقتصاد، عملية سياسية وترتيبات أمنية. ولكل ركيزة مكونات قصيرة وطويلة الأمد. على الجبهة الاقتصادية، يقول السعوديون إنهم سيلتزمون بدفع الرواتب (لموظفي الخدمة المدنية أولاً، ومن ثم لموظفي القطاع العسكري والأمني إذا انطلقت العملية السياسية وعندما تنطلق)؛ وأن تساعد اليمن في عملية إعادة الإعمار؛ وأن تربط تعافي البلاد في حقبة ما بعد الحرب بالأهداف التنموية لرؤية 2030 السعودية. ويذكر أن المقترح يعطي الحوثيين حصة في الحكومة المؤقتة ويضمن مشاركتهم في عملية سياسية تنتهي بانتخابات. أخيراً، فيما يتعلق بالأمن، يقال إنها تشمل شروطاً مسبقة سعودية قديمة مثل إقامة منطقة حدودية عازلة؛ و ضمانات بشأن مواقع الأسلحة الثقيلة وبعيدة المدى؛ وقيود قصيرة الأمد على حجم القوات المسلحة في اليمن، سواء كانت يمنية أو أجنبية.

<sup>19</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين غربيين وإقليميين، تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>20</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حوثي، مسقط، كانون الأول/ديسمبر 2022.

على ما يريدان. أصبحت الرياض وصنعاء على حد سواء محبطتان عندما لم يتنازل خصومهما، وانهارت المفاوضات مع اندفاع الحوثيين نحو مأرب في شباط/فبراير 2020.<sup>21</sup>

#### هـ. عودة إلى الصراع الاقتصادي

بالتوازي مع المفاوضات مع السعوديين، صعد الحوثيون الصراع الاقتصادي في اليمن في محاولة لتحسين موقفهم التفاوضي. في 21 تشرين الأول/أكتوبر، ظهرت تقارير عن ضربات حوثية بالمسيرات قرب ناقلة تفرغ حمولتها من النفط من محطة الشحر في حضرموت. المسؤولون العسكريون الحوثيون وصفوا الهجوم بأنه "تحذير".<sup>22</sup> قبل ذلك بيومين، ذكرت وسائل إعلام محلية حدوث ضربات حول محطة تصدير نفط أخرى في جنوب اليمن، وهي النشيمة في محافظة شبوة. ثم، في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت قوات حكومية مسيرة حوثية قرب محطة أصغر، هي محطة قنا في شبوة أيضاً. في 21 تشرين الثاني/نوفمبر، هاجم الحوثيون ميناء الضبة، وادعوا أن الهجوم كان ضرورياً لمنع "نهب" ثروات البلاد الهايدروكربونية. أشخاص على علاقة بالحوثيين في صنعاء يقولون إنه ينبغي أن يُنظر إلى هذه الهجمات على أنها محاولات ردع وليس لتدمير ناقلات النفط، لكن من غير المرجح أن تميز شركات الشحن الدولية بين الحالتين.<sup>23</sup>

لهذه الهجمات غرض بدهي هو قطع إيرادات النفط الحكومية، بوقف الشحنات، إلى أن يوافق مجلس القيادة الرئاسي على تقاسم هذا الدخل مع الحوثيين. على حد تعبير الحوثيين، فإن الهدف هو وقف قيام مجلس القيادة الرئاسي بسرقة الموارد الوطنية وضمان قيام الحكومة بتوزيع الأموال بالتساوي على المناطق اليمينية. في 11 تشرين الثاني/نوفمبر، ورداً على بيان صحفي مشترك للولايات المتحدة، وبريطانيا وفرنسا يدين الهجمات الحوثية على البنية التحتية النفطية، عرض نائب وزير خارجية الحوثيين بحكم الأمر الواقع حسين العزي – وهو محاور مهم للدبلوماسيين الذين يلعبون دوراً محورياً في المفاوضات – وفقاً للهجمات مقابل إعادة توزيع عائدات النفط على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات على أساس موازنة عام 2014. وبموجب هذه الخطة، يحصل الحوثيون على 70 إلى 80% من عائدات النفط الإجمالية.<sup>24</sup>

نجحت المناورة الحوثية، إلى حد ما؛ إذ أوقفت الضربات صادرات النفط. وعلقت عدة شركات إنتاج النفط في اليمن، بسبب التهديد بالهجمات ونقص القدرة التخزينية في محطات التصدير الجنوبية. ونتيجة لذلك، لم تتمكن الحكومة من تصدير النفط من الجنوب، في وقتٍ ترتفع فيه أسعار النفط بشكل استثنائي.<sup>25</sup> مسؤولون مرتبطون بمجلس القيادة الرئاسي عبروا في هذه الأثناء عن رعبهم مما يعتقدون أنه غياب رد دولي – وسعودي – على الهجمات. وتحدثوا عن إطلاق هجوم أحادي للرد على الحوثيين.<sup>26</sup>

سعت الحكومة إلى الرد بتصنيف الحوثيين تنظيمياً إرهابياً، وتوسيع عمليات الحشد والتعبئة لتصنيف الجماعة على هذا الأساس في الخارج. وفي منتصف تشرين الأول/نوفمبر، رفضت السماح بوصول شحنات الوقود إلى الحديدة (رغم أن الرياض سارعت إلى نقض قرارهم فيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة).<sup>27</sup> لاحقاً، سعت الحكومة للبناء على تصنيفها للجماعة على أنها إرهابية بحظر التعاملات المالية مع الشركات المرتبطة بالحوثيين، رغم أن أثر ذلك لم يتضح بعد.<sup>28</sup> حتى المسؤولين الحكوميين يقرون بأنهم لا يستطيعون فعل

<sup>21</sup> انظر إحاطة مجموعة الأزمات رقم 74، منع وقوع مواجهة مهلكة في شمال اليمن، 17 آذار/مارس 2020. كجزء من جهود الوساطة، وصل وفد عُمانى إلى صنعاء في 21 كانون الأول/ديسمبر. انظر "The Omani delegation is visiting Sana'a to convey ideas and proposals for the talks with Saudis", Mehr News, 21 December 2022.

<sup>22</sup> "UAE, GCC condemn Houthi attack on oil terminal in Yemen's Hadramawt", Al Arabiya, 22 October 2022.

<sup>23</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين متحالفين مع الحوثيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.  
<sup>24</sup> مسؤولو الحكومة اليمينية والمختصون بالصناعة يقولون إنهم أوقفوا إنتاج النفط لأن خزانات التخزين في المحطات الجنوبية الرئيسية في اليمن ممتلئة، وليس لأن الناقلات لم تستطع تحميل النفط من المحطات. مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>25</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>26</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين يمينيين، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

<sup>27</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 233، اختبار الهدنة: الحوثيون وحرب السرديات في اليمن، 29 نيسان/أبريل 2022.

<sup>28</sup> "Yemeni Central Bank freezes the accounts of 12 companies on charges of financing the Huthis", Al Arabiya, 7 December 2022.

الكثير حتى يعرفوا نتيجة المحادثات الحوثية – السعودية.<sup>29</sup> إلا أن كلا الجانبين يستعدان للعودة إلى الحرب المفتوحة.

### III. الحسابات الاستراتيجية

يمكن للحرب في اليمن أن تتخذ واحداً من مسارين: إما أن يتوصل الحوثيون والسعوديون إلى اتفاق، يوقف القتال وربما يفسح المجال لمفاوضات تقودها الأمم المتحدة، أو تعود الأطراف إلى الصراع بشكل كامل – بما في ذلك الهجمات عبر الحدود. يعتمد التقدم نحو تسوية بشكل كامل تقريباً على القناة الحوثية – السعودية. حتى الآن، يبدو أن تقييم جميع الأطراف هو أن الهدنة لمصلحتهم. إلا أن الحسابات يمكن أن تتغير.

#### أ. الحوثيون

تستند الإستراتيجية الحوثية إلى مجموعة من الأهداف المرسومة بوضوح والتكتيكات التفاوضية المجربة. يقول الحوثيون إنهم يريدون السلام، لكنهم يعنون شيئاً مختلفاً عما يأمل به خصومهم، أو الأمم المتحدة أو اللابعين الخارجيين. إذ يجادل الحوثيون بأن الحرب ليست صراعاً أهلياً بل عدواناً تشنه السعودية وحلفاؤها، بما في ذلك الولايات المتحدة وإسرائيل.<sup>30</sup> ولهذا السبب، يقول الحوثيون إن إنهاء الحرب سيتطلب أولاً التوصل إلى اتفاق بينهم وبين الرياض، يتلوه حوار بين اليمنيين. وهم منفتحون على مفاوضات برعاية الأمم المتحدة مع مجلس القيادة الرئاسي – لكن فقط بعد أن يكونوا قد توصلوا إلى تسوية مع الرياض.<sup>31</sup> لكن التسوية التي يريدونها من المرجح أن تشبه سلام المنتصر، حيث يسعى الحوثيون للتوصل إلى اتفاقات مع خصومهم اليمنيين بينما يعززون سيطرتهم بالقوة. ويبدو أن المتمردين – الذين يصفون أنفسهم على نحو متزايد بأنهم الدولة اليمنية – يعتقدون أنهم كسبوا الحرب؛ ويعتقدون أن السعودية تريد أن تخرج من اليمن، بينما خصومهم في مجلس القيادة الرئاسي يزدادون ضعفاً. المسألة مسألة وقت وحسب، في تقدير الحوثيين، قبل أن تلبى شروطهم أو يسيطرون على البلاد.

لكن على المدى القصير، يواجه الحوثيون مشاكل اقتصادية يتعين عليهم حلها. إنهم يسيطرون على العاصمة ومؤسسات الدولة – لكن ليس على حقول النفط والغاز، والمصافي ومحطات الطاقة التي كانت تمول موازنات الحكومة في مرحلة ما قبل الحرب وتلبي احتياجات الطاقة المحلية. وهكذا فإنهم في موقع ضعف اقتصادياً مقارنة بالحكومة. مع اندفاعهم نحو مأرب من عام 2020 فصاعداً، كانوا يهدفون إلى السيطرة على منشآت إنتاج النفط والغاز في المحافظة، والمصفاة ومحطات الطاقة. إلا أن التقدم توقف، ما ترك ميزانيتهم على حالها. وبالتالي، رفع الحوثيون مطالبهم الاقتصادية في المفاوضات مع الأمم المتحدة، ولاحقاً مع السعوديين.

الحوثيون ليسوا أقوياء عسكرياً بالقدر الذي يريدون أن يعتقدوه الآخرون. فقد فقدوا عدداً كبيراً من الرجال في هجومهم على مأرب الذي دام سنتين، وانتهت الحملة بسلسلة من الخسائر في جنوب تلك المحافظة وفي محافظة شبوة المجاورة. في هذه الأثناء، وخلال الهدنة، ظهرت انقسامات بين قادة رئيسيين في المعسكر الحوثي. وقد تكون أوضح علامة على الوضع العسكري الحقيقي للحوثيين في أنهم لم يطلقوا هجوماً على مأرب منذ انتهى أمد الهدنة. مسؤول حوثي في صنعاء قال: "الجميع مستنزفون".<sup>32</sup> يحمل الحوثيون ما يرون فيه الورقة الأقوى في المفاوضات؛ فهم مستعدون للعودة إلى الحرب، سواء على جبهات اليمن أو من خلال الهجمات الجوية على السعودية والإمارات؛ ويحسبون - وهم على الأرجح مصيبون حتى الآن – أن خصومهم غير مستعدين. وبالنظر إلى الخسائر التي ستصيبهم عند تجدد المعارك، فإنهم يفضلون تحقيق أهدافهم في المفاوضات على أن يحققوها في ميدان المعركة.

لتحقيق هذه الغاية، يستعمل الحوثيون إستراتيجية تقديم عروض تبدو مغرية لاستبدالها لاحقاً بعروض أقل قبولاً. إذ ينخرطون مع جهود وساطة الأمم المتحدة بينما يستمرون في رفع المطالب واستخدام التهديد بالعودة إلى الحرب كوسيلة ضغط. وبفعل ذلك، يضمنون مشاركة خصومهم، وربما الأكثر أهمية من ذلك، القوى الأجنبية والأمم المتحدة، في المفاوضات، ويعرضون احتمال إنهاء الصراع أو تقديم تنازلات رئيسية لمنع تجدد القتال. وقد نجحت هذه الإستراتيجية. على سبيل المثال، فقد بدا أن إعادة فتح مطار صنعاء ورفع القيود

<sup>29</sup> مقابلات هاتفية أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين يمينيين، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

<sup>30</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول حوثي، مسقط، كانون الأول/ديسمبر 2022. انظر أيضاً تقرير مجموعة الأزمات، اختبار الهدنة: الحوثيون وحرب السرديات في اليمن، مرجع سابق.

<sup>31</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات، اختبار الهدنة: الحوثيون وحرب السرديات في اليمن، مرجع سابق.

<sup>32</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول مرتبط بالحوثيين، صنعاء، تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

عن ميناء الحديدة مستحيل دون تقديم الحوثيين لتنازلات مهمة لخصومهم. الآن، يسعى الحوثيون للحصول على دخل مستمر من خلال دفع الرواتب.

لكن إذا حصلوا على ما يريدون – شحنات الوقود، وعدد أكبر من رحلات الطيران وما يمكن أن يكون فعلياً تدفقاً لعائدات النفط إلى مناطقهم – ليس من الواضح ما الذي سيستفيدونه من المشاركة في مفاوضات وطنية حول تسوية سياسية. الاحتمال الأكثر ترجيحاً هو أنهم سيسعون للحصول على المزيد من التنازلات من السعوديين بهدف تحقيق رؤيتهم لـ "السلام".

ولهذا السبب، فإن المقاربة الحوثية، وفي الوقت الذي تخدم غايتها، عمقت عدم الثقة بالحركة بشكل كبير في أوساط الدبلوماسيين العاملين على إنهاء الحرب، ناهيك عن خصومهم اليمنيين، بما في ذلك نشطاء المجتمع المدني الذين يعتقدون أصلاً أن الحركة تسعى لفرص حكم ديني.<sup>33</sup> كما يستاء اللاعبون الخارجيون من ميل الحوثيين إلى "القفز بين القنوات" خلال المفاوضات، حيث تركز الجماعة جهودها على الطرف الخارجي (الأمم المتحدة، أو الرياض، أو مسقط أو في بعض الأحيان، المسؤولين الغربيين) الذين تعتقد أنهم الأكثر ميلاً لتلبية شروطها. (يقدم مسؤولو الحلقة الداخلية للحوثيين شكوى مماثلة عن السعوديين، ويدعون أن المسؤولين في الرياض ينتقلون بين الشخصيات الحوثية المختلفة التي يتحاورون معها خلال المفاوضات).<sup>34</sup>

## ب. السعودية

بترجع مستوى العداء للحوثيين في الرياض، انسجاماً مع إدراك متنامٍ في الرياض بأن الجماعة تمثل أقوى فصيل يمني ومن المرجح أن تبقى كذلك. ويصف المسؤولون السعوديون سلسلة من الجهود للحوار مع الحوثيين منذ عام 2019، بما في ذلك توزيع المساعدات في المناطق التي يسيطرون عليها.<sup>35</sup> لقد بدأت وسائل الإعلام التي تديرها السعودية بالإشارة إلى الحوثيين بأنصار الله، وهو الاسم الذي تفضله الحركة، بدلاً من "المليشيات الحوثية" كما في الماضي (كما تبنى الحوثيون لهجة أقل عدائية حيال الرياض في بياناتهم). في المجالس الخاصة، لم يعد المسؤولون الحوثيون يصفون الحوثيين بأنهم وكيل إيراني، ويصفونهم بدلاً من ذلك بأنهم جماعة يمنية انتهازية تربطها علاقات طبيعية بالسعودية.<sup>36</sup>

السعودية واضحة في رغبتها بالخروج من الحرب. لكن تبقى هناك فجوة بين المطالب الحوثية والخطوط الحمر السعودية. فبينما كانت الرياض تسعى في الماضي إلى الحصول على تنازلات حوثية أولاً، يقول مسؤولون سعوديون إنهم مستعدون الآن لتحقيق قدر أكبر من مطالب الحوثيين، مثل شحنات الوقود للحديدة، وعدد أكبر من الرحلات الجوية من صنعاء ورواتب موظفي الخدمة المدنية، قبل أن تقوم الجماعة بأي تحركات. إلا أن رفع الحوثيين الدائم لمطالبهم يحبط المسؤولين السعوديين، كما يحبط الدبلوماسيين الأجانب. كما أنه من غير المرجح أن تتوصل الرياض إلى صفقة دون التزامات واضحة من الحوثيين بشأن أمن الحدود، بما في ذلك تعهدات بوقف الهجمات بالصواريخ والطائرات المسييرة على المملكة ونقل الأسلحة الثقيلة وبعيدة المدى بعيداً عن الحدود. كما تريد من الحوثيين تخفيض مستوى علاقاتهم بإيران، والتوقف عن الحصول على أسلحة من صنع إيراني، التي تشكل السبب الوحيد لقدرة الحوثيين على تهديد السعودية في المقام الأول.

الأمر غير الواضح هو ماهية المطالب الحوثية التي ستكون الرياض مستعدة لتلبيتها على أمل إخراج نفسها من الحرب وتحقيق درجة من الاستقرار في اليمن. يبدو أن الحوثيين يحسبون أنه، عاجلاً أم آجلاً، سيلبي السعوديون معظم أو كل رغباتهم. إلا أنهم قد يكونون مخطئين. فرغم أن الرياض تريد أن تخرج من الحرب، وأن علاقاتها مع أجزاء من مجلس القيادة الرئاسي نزقة في كثير من الأحيان، ومن أجل كل ذلك خفف السعوديون من تشددهم حيال الحوثيين، فإن من غير المرجح أن يقبل المسؤولون السعوديون بهيمنة الحوثيين الكاملة على اليمن. إن اتفاقاً حوثياً – سعودياً يلبي معظم أو كل مطالب المتمردين لن يحقق السلام بقدر ما سيحضر الأرضية لجولة ديموية أخرى من القتال بين الحوثيين وخصومهم في مجلس القيادة الرئاسي وغيره. وإذا ظل اتفاقاً حوثياً – سعودياً وحسب، ولم يطلب أي طرف المساعدة في تنفيذ بنوده، من المرجح أن يكون تنفيذه صعباً.

<sup>33</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين حكوميين يمينيين ونشطاء مجتمع مدني، عدن، مأرب، الرياض، القاهرة، عمان وعبر الهاتف 2019-2022.

<sup>34</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين إقليميين وغربيين، تموز/يوليو – كانون الأول/ديسمبر 2022.

<sup>35</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول سعودي، الرياض، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

<sup>36</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين سعوديين، الرياض، تشرين الأول/أكتوبر 2022.



## ج. مجلس القيادة الرئاسي والفصائل اليمنية المعادية للحوثيين

بعد أن أدار السعوديون فعلياً عملية تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في نيسان/أبريل، فإنهم حولوا المجلس ومكوناته إلى ممثلين ثانويين في المفاوضات. ويعد مسؤولو مجلس القيادة الرئاسي هذا التطور مزعجاً لأنه يفوض الغاية الأصلية للمجلس. فقد تشكل مجلس القيادة الرئاسي لحل مشكلتين مترابطين: الاقتتال الداخلي بين المجموعات المعادية للحوثيين (وبالتالي بين داعميهم السعوديين والإماراتيين) وافتقار حكومة هادي إلى المصداقية كشريك تفاوضي بالنسبة للمتمردين.<sup>37</sup> القرار الذي أدى إلى تشكيل مجلس القيادة الرئاسي فوضه بالإشراف على الاندماج العسكري، وإدخال فصائل مسلحة متفرقة، الكثير منها لم يكن قد أكد سلطة هادي، تحت سلسلة قيادة موحدة. إذا تمكن المجلس من توحيد هذه الفصائل، يمكنه أن يشكل تهديداً عسكرياً قوياً للحوثيين.

إلا أن الشروخ القائمة بين المجموعات المعادية للحوثيين باتت أكثر وضوحاً منذ نيسان/أبريل. فالفصائل المتنافسة داخل المجلس تقاتل بعضها بعضاً من أجل السيطرة على محافظة شبوة.<sup>38</sup> وثمة توترات حتى بين مجموعات المجلس المتحالفة مع الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال، بين قوات المقاومة الوطنية، التي يقودها طارق صالح، ابن شقيق الرئيس الراحل علي عبد الله صالح، والمجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يدعو إلى استقلال جنوب اليمن.<sup>39</sup> وقد تركت الهجمات الحوثية على البنية التحتية للنفط والغاز والتي أدت إلى تقليص الصادرات، ومعها عائدات الحكومة، المجلس في ضائقة مالية أيضاً. فقط في تشرين الثاني/نوفمبر تقدم الداعمون الخارجيون لمساعدة المجلس، عندما تعهد صندوق النقد العربي، والإمارات العربية المتحدة وصندوق النقد الدولي بدفع أكثر من 1.5 مليار دولار للحكومة على مدى ثلاث سنوات. رئيس المجلس وخليفة هادي، الرئيس رشاد العلمي، يبدو معزولاً وعديم القدرة على نحو متزايد، وغير قادر أو غير راغب بالعودة إلى عدن، العاصمة المؤقتة للحكومة، والواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي.<sup>40</sup>

ومع عدم امتلاك المجلس نفوذاً يذكر على مسار المحادثات الحوثية – السعودية، فأمامه خيار: الانتظار ليرى ما سينجم عن المفاوضات أو محاولة تفويضها بالقيام بعمل عسكري أحادي. مسؤول حكومي قال: "لا أحد يعرف ما سيحدث. نرى أن [الدول الإقليمية والغربية] تتطلع إلى إرضاء الحوثيين، والمشكلة هي أننا لا نملك وسيلة للضغط على الحوثيين. إننا نكتفي بانتظار ما تقرره السعودية".<sup>41</sup> ستواجه الفصائل المعادية للحوثيين صعوبات في القدرة على التعطيل لأن قواتها منقسمة، لكن رغم ذلك يمكنها أن توقف جهود تحويل اتفاق حوثي – سعودي إلى ترتيبات سياسية دائمة.

## IV. طريق إلى الأمام؟

يعتمد مستقبل اليمن على المدى القصير بشكل كبير على ما يتمخض عن القناة الحوثية – السعودية. من الواضح أن اتفاقاً حوثياً – سعودياً أفضل من حرب مفتوحة. ومن المحتمل أن يشكل خطوة ضرورية نحو تسوية مستدامة. إلا أن اتفاقاً يفتقر إلى المعايير السلمية من شأنه أن يحدث ضرراً بالغاً. تتمثل الأولوية المباشرة في منع استئناف الأعمال القتالية. لكن يجب على الوسطاء أن يكونوا حذرين في عدم تفويض احتمالات تسوية مستدامة، سواء بإعطاء الحوثيين الكثير بحيث يشعرون أنهم أحرار في رفض وازدراء مفاوضات السلام في المستقبل أو بتغيير وتهميش المجموعات اليمنية المعادية للحوثيين. إحدى ناشطات المجتمع المدني اليمني قالت: "إن اتفاقاً بين الحوثيين والسعوديين ليس اتفاقاً لإنهاء الصراع في اليمن، بل إنهاء للدور السعودي في اليمن وتسليم السلطة للحوثيين"، فيما يعبر عن مخاوف واسعة الانتشار في اليمن.<sup>42</sup> إن انعدام الثقة بالتمرديين عميق وواسع بحيث أنه حتى إذا توصل الحوثيون والسعوديون إلى صفقة، فإن القوى المعادية للحوثيين ستستمر في القتال، الأمر الذي سيدشن مرحلة أكثر انقساماً من الحرب الداخلية.

في حين أن الوضع الراهن للأمر خطير، فإنه يوفر فرصاً دبلوماسية. الفرصة الأولى تتعلق بمجلس القيادة الرئاسي، وبشكل أوسع العدد الكبير من الفصائل السياسية اليمنية. على مدى جزء كبير من الصراع، كان

<sup>37</sup> "Behind the Yemen Truce and Presidential Council Announcements", op. cit.

<sup>38</sup> "UAE-backed Yemeni forces seize Shabwa in tussle with rivals", Reuters, 21 August 2022.

<sup>39</sup> مقابلات أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤولين في مجلس القيادة الرئاسي وحلفائه، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2022. كان اليمن الجنوبي دولة مستقلة بين عامي 1967 و 1990. ثم توحد مع الشمال.

<sup>40</sup> Maysaa Shuja al-Deen, "Avoiding the fate of the powerless president", Sanaa Center for Strategic Studies, 8 September 2022.

<sup>41</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع مسؤول يمني، القاهرة، تشرين الأول/أكتوبر 2022.

<sup>42</sup> مقابلة أجرتها مجموعة الأزمات مع ناشطة في المجتمع المدني اليمني، عمان، كانون الأول/ديسمبر 2022.

الكثير من الشخصيات في المجموعات المعادية للحوثيين وفي الحكومة المعترف بها دولياً يتحاشى التعامل مع الأمم المتحدة، نظراً لتصورهم بأنها غير فعالة ومنحازة للحوثيين (الحوثيون، بالمقابل، يدعون أن الأمم المتحدة تحايي مجلس القيادة الرئاسي). إذا تبنت الأمم المتحدة مقاربة حذرة، يمكنها أن تُهدئ مخاوف المجلس بشأن اتفاق حوثي-سعودي، بينما توظفها بشكل مثمر.

مجلس القيادة الرئاسي ضعيف ومنقسم، لكنه يضم مكونات سياسية وعسكرية رئيسية. وسيكون تجاهله خطاً. ينبغي على غروندبيرغ وفريقه إعادة إطلاق النقاشات مع أعضاء مجلس القيادة الرئاسي والفصائل اليمنية الأخرى حول الشكل الذي يمكن لتسوية سياسية قابلة للحياة أن تتخذه. وبفعل ذلك، يمكن للأمم المتحدة أن تبعث بإشارة إلى الحوثيين والمجلس بأنها لن تصادق على بياض على اتفاق حوثي-سعودي، بشكل يمنح الحوثيين الشرعية الدولية التي يتوقون إليها؛ وبدلاً من ذلك، تستمر في السعي لإجراء محادثات متعددة الأطراف تنظر إليها كتلة حرجة من اليمنيين على أنها شرعية. وثمة خطوتان مهمتان في هذا الاتجاه تتمثلان في إطلاق غروندبيرغ لإطار الوساطة المطروح منذ وقتٍ طويل لليمن وعقد اجتماعات ثنائية مع جميع السياسيين الرئيسيين في البلاد، بما في ذلك مسؤولي مجلس القيادة الرئاسي. وهكذا، يمكن لمبعوث الأمم المتحدة أن يطمئن اليمنيين بأنه، وبصرف النظر عما سبقه اتفاق حوثي-سعودي، فإن الأمم المتحدة، وبدعم من القوى الخارجية، تعزز التوسط في تسوية سياسية شاملة. هذه هي النظرة إلى الملف اليمني في نيويورك. وقد التزم غروندبيرغ بإجراء مفاوضات موسعة، وكذلك مجلس الأمن الدولي.<sup>43</sup> ويمكن للسعوديين أن يفعلوا المزيد أيضاً لطمأنة مجلس القيادة الرئاسي وأن يعيروا بوضوح عن رؤيتهم للسلام. يمكن للمسؤولين السعوديين أن يكرروا موقفهم بأنه، بالتحدث إلى الحوثيين، يهدفون إلى تأسيس خط انطلاق للمفاوضات بين سلطات الأمر الواقع في صنعاء ومجلس القيادة الرئاسي. كما يمكن للرياض أن تجعل عرضها للحوثيين علنياً، كما فعلت في مبادرات سابقة، سواء لتبديد المخاوف في أوساط حلفائها أو لإحباط أي محاولة حوثية لإعادة تفسير معنى الاتفاق.

في هذه الأثناء لا يستطيع مجلس القيادة الرئاسي أن يتوقع من القوى الخارجية أن تفعل كل شيء نيابة عنه. يشتكي أعضاء المجلس، ولهم ما يبرر شكواهم، من أن السعوديين لم يفعلوا ما يكفي لدعم جانبهم، لكن يجب عليهم أيضاً أن يستمروا في البحث عن وسيلة عملية إلى الأمام. بالنظر إلى أن المجلس قلق من اتفاق حوثي-سعودي، أو أن يتم الضغط عليه للقبول باتفاق في المستقبل، ينبغي أن يأمر لجنة المفاوضات التي شكلها حديثاً الشروع في نقاشات جدية بشأن ما يمكن أن يكون عليه موقف تفاوضي واقعي في حال إجراء مفاوضات سياسية وطنية.

فرصة ثانية تأتي من دول الخليج. فالمسؤولون الإقليميون قلقون من أن عودة إلى الصراع يمكن أن تكون مكلفة على نحو خاص إذا أدت إلى ضربات حوثية على أهداف في السعودية أو الإمارات. وبالنظر إلى أن دول خليجية مختلفة إما تدعم أو متحالفة بشكل وثيق مع أطراف يمنية رئيسية على الأرض، فإن القناة الحوثية - السعودية يمكن أن تتحول، في حال التوصل إلى اتفاق، إلى مبادرة على مستوى المنطقة مصممة لدعم وساطة تقودها الأمم المتحدة. لقد أوصت مجموعة الأزمات منذ وقت طويل بتشكيل مجموعة عمل أو اتصال دولية بشأن اليمن للعمل كجبهة موحدة داعمة لعملية تقودها الأمم المتحدة.<sup>44</sup> يمكن لمكتب المبعوث أن يرأس مثل تلك المجموعة، التي ينبغي في الحد الأدنى أن تشمل الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن الدولي وممثلين عن الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، مع احتمال انضمام الاتحاد الأوروبي أيضاً. وينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لمجموعة الاتصال تنسيق مسارات الوساطة، وتحديد الخطوات التي ستعظم فرص النجاح في المفاوضات التي تقودها الأمم المتحدة وترتيب تقسيم للعمل بين أعضائها لدعم عملية السلام.

لا يمكن لأي من هذه الأشياء أن يحدث دون موافقة الحوثيين. لقد كان واضحاً لبعض الوقت أن عزلة الحوثيين تشكل عائقاً مهماً أمام تحقيق التقدم.<sup>45</sup> ولأن الحوثيين لا يلتقون إلا بعدد قليل جداً من الأجانب، فإن الحلقة الداخلية للحوثيين نادراً ما تستمع لسرديات غير سردياتها. لقد واجهت الأمم المتحدة صعوبة كبيرة في التحدث إلى أكثر من حفنة من المسؤولين الحوثيين، وليسوا جميعاً من صناعات القرار، ولم يلتق أي مسؤول رفيع في الأمم المتحدة بعيد الملك الحوثي، القائد الأعلى للجماعة، منذ عام 2020. ينبغي أن يزور أحد ما صنعاء، وأن يبقى فيها لمدة من الزمن ويجتمع مع الحوثي، ويسعى لإقناعه بأن الوقت قد حان لصنع السلام. ولا

<sup>43</sup> في قرار اتخذ في شباط/فبراير حول اليمن وصف الحاجة إلى تسوية متعددة الأطراف؛ وجدال المجلس بأن "الطريق الوحيد القابل للحياة إلى الأمام يتمثل في الحوار والمصالحة بين الفصائل المتعددة والمختلفة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر الحكومة اليمنية والحوثيين، والأطراف السياسية والمناطقية الرئيسية في اليمن، والنساء، والشباب والمجتمع المدني". قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2624 (2022، S/20624/2022، 28 شباط/فبراير 2022).  
<sup>44</sup> انظر على سبيل المثال تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إعادة التفكير في كيفية تحقيق السلام في اليمن، 2 تموز/يوليو 2020.

<sup>45</sup> انظر تقرير مجموعة الأزمات، اختبار الهدنة: الحوثيون وحرب السرديات في اليمن، مرجع سابق.

ينبغي لهذا الشخص أن يكون غروندبيرغ بالضرورة، وربما كان من الأفضل أن يكون متحدثاً بالعربية، ربما من دولة خليجية لم تنحز إلى أي طرف في الصراع، مثل الكويت أو عُمان، أو دولة أوروبية يُعتقد أنها حيادية، مثل السويد أو سويسرا.

## V. الخلاصة

ليس للمرة الأولى، يقف اليمن عند منعطف. ثمة نافذة فرصة ضيقة قد تظهر قريباً لدفع البلاد نحو عملية سياسية. أو قد تحسب أطراف الصراع – عن خطأ – أنها ستستفيد من تجدد القتال. وفي حين أن مزالق السيناريو الأول واضحة، لكنه يبقى مفضلاً على شهور أو سنوات أكثر من إراقة الدماء التي تنتج المزيد من المعاناة ولا تحدث تغييراً يذكر في ميزان القوى على الأرض.

صنعاء/الرياض/بروكسل، 29 كانون الأول/ديسمبر 2022

## الملحق أ. عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات تقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناع القرار الدوليين، والإقليميين والوطنيين. كما تنشر مجموعة الأزمات **كرايسيسغروپ** وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 80 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org). تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

يعمل مجلس أمناء مجموعة الأزمات - الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام - بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناع السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، ووزيرة خارجية الأرجنتين ورئيسة ديوان الأمين العام للأمم المتحدة السابقة، سوزانا مالكونا.

عُيّنَت كمفورت إيرو رئيسة ومديرة تنفيذية لمجموعة الأزمات في كانون الأول/ديسمبر 2021. انضمت إيرو إلى مجموعة الأزمات أولاً مديرة لمشروع غرب أفريقيا في عام 2001 ومن ثم رُقّيت لتصبح مديرة لبرنامج أفريقيا ونائبة رئيس مؤقتة. بين الفترتين اللتين عملت فيهما في مجموعة الأزمات، عملت في المركز الدولي للعدالة الانتقالية ولصالح الممثل الخاص للأمين العام في بعثة الأمم المتحدة في ليبيا.

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، واشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وبابكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيف، ومانابلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ونيانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والمؤسسات والموارد الخاصة. أما الأفكار، والآراء والتعليقات فتعود لها ولا تمثل أو تعكس وجهات نظر أي من المانحين. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، ووزارة الدفاع الوطني الكندية، ووزارة الخارجية الدنماركية، ووزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، ووزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، ووزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، ووزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ووزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، ووزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، ووزارة الشؤون الخارجية النرويجية، ووزارة الخارجية القطرية، ووزارة الشؤون الخارجية السويدية، ووزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، الإمارات العربية المتحدة (وزارة الخارجية والتعاون الدولي وأكاديمية أنور قرقاش الدبلوماسية)، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة، ووزارة الخارجية والكونغرس والتنمية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة كارنيغي في نيويورك، مؤسسة فورد، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاترين ت. ماكآرثر، ومؤسسات أوين سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور، وصندوق ويلسبرينغ الإنساني.

كانون الأول/ديسمبر 2022



International Crisis Group

**Headquarters**

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

[brussels@crisisgroup.org](mailto:brussels@crisisgroup.org)

**New York Office**

[newyork@crisisgroup.org](mailto:newyork@crisisgroup.org)

**Washington Office**

[washington@crisisgroup.org](mailto:washington@crisisgroup.org)

**London Office**

[london@crisisgroup.org](mailto:london@crisisgroup.org)

**Regional Offices and Field Representation**

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

**See [www.crisisgroup.org](http://www.crisisgroup.org) for details**

*PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.*